

خبراء: الأرز ليس بمنأى عن الارتفاع العالمي لأسعار المواد الغذائية





دبي: خنساء الزبير

كانت أسعار المواد الغذائية حول العالم في ارتفاع خلال الأشهر القليلة الماضية، ويقول مراقبو الأسواق إن الأرز يمكن أن يكون التالي، وهو غذاء رئيسي لمعظم شعوب دول آسيا. وقد ارتفعت أسعار العديد من السلع بما فيها القمح والحبوب الأخرى واللحوم والزيوت، والذي كان مدفوعاً بعدد من العوامل، منها ارتفاع تكلفة الأسمدة والطاقة في العام الماضي، إضافة إلى الحرب الروسية الأوكرانية. وزاد الأمر سوءاً، حظر التصدير واضطرابات التوريد لسلع أساسية من بعض الدول كالهند (القمح)، وأوكرانيا (القمح

والشوفان والسكر وغيرها)، وإندونيسيا (زيت النخيل).

ويتوقع الخبراء أن يكون الأرز التالي على خط السلع التي ترتفع أسعارها، وبالفعل أظهر مؤشر أسعار الغذاء لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)، ارتفاع أسعار الأرز الدولية للشهر الخامس على التوالي، لتصل إلى أعلى مستوى لها في 12 شهراً، وفقاً لآخر بيانات مايو التي نُشرت الأسبوع الماضي. وعلى حد قول الخبراء، فإن إنتاج الأرز من المؤكد أنه لا يزال وثيراً، ولكن ارتفاع أسعار القمح، وارتفاع تكاليف الزراعة بشكل عام، سيجعل أسعاره ترتفع.

وترى سونال فارما، كبيرة الاقتصاديين في بنك نومورا الياباني، أن ارتفاع أسعار القمح قد يؤدي إلى بعض الاستعاضة بالأرز، ما يؤدي إلى زيادة الطلب على الأرز وخفض المخزونات الحالية منه. مثال التدابير الحمائية

وقالت سونال: «إن التدابير الحمائية تزيد في الواقع من ضغوط الأسعار على المستوى العالمي لأسباب مختلفة، وإن تكاليف العلف والأسمدة للزراعة آخذة في الارتفاع بالفعل، وأسعار الطاقة تزيد من تكاليف الشحن؛ لذلك هناك خطر من أن نرى المزيد من هذه التدابير من الدول». ومع ذلك، تؤكد أن هذه التوقعات المتعلقة بالأرز لا تزال غير قوية، حيث إن مخزونات الأرز العالمية وفيرة، ومن المتوقع أن تكون المحاصيل في الهند جيدة هذا الصيف.

وأدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى ارتفاع أسعار القمح، حيث يُعد البلدان مصدرين رئيسيين له، وارتفعت أسعار القمح بأكثر من 50% منذ عام مضى، وفي يوم الاثنين من الأسبوع الماضي وحده، قفزت بنسبة 4%، بعد أن تأثرت بالحرب واحدة من أكبر محطات تصدير الحبوب في أوكرانيا، وفقاً لـ«رويترز». ووفقاً لتقرير أيضاً من «رويترز»، ونقلًا عن مسؤول حكومي تايلاندي في أواخر مايو، فقد كانت تايلاند وفيتنام تجريان محادثات بشأن صفقة لزيادة أسعار صادراتهما من الأرز، وصرح أربعة مصدرين بأن تجار الأرز قاموا بشراء المزيد من الأرز الهندي في الأسبوعين الماضيين، بحسب تقرير 6 يونيو.

وفي حوار مع شبكة «سي إن بي سي» قال ديفيد لابورد، كبير الباحثين في المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، إنه سيكون قلقاً في الوقت الحالي تجاه قيام الهند بفرض حظر على تصدير الأرز في الأسابيع المقبلة، كما فعلت في القمح والسكر.

فالهند والصين هما أكبر منتجين للأرز في العالم، ووفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي فهما يمثلان أكثر من نصف الإجمالي العالمي منه، وفيتنام هي خامس أكبر دولة، بينما تأتي تايلاند في المركز السادس. وكانت الهند قد فرضت حظراً على تصدير القمح في مايو، مشيرة إلى الحاجة إلى إدارة الأمن الغذائي العام للبلاد، كما فرضت قيوداً على تصدير السكر بعد أيام فقط من حظر القمح. رفع السعر أفضل

ويرى ديفيد أن زيادة الأسعار أفضل من حظر التصدير، وقال: «يجب أن نفرّق حقيقة بين ارتفاع الأسعار الذي يعوّض عن التكاليف المرتفعة ويفيد المزارعين ويساعدهم على الإنتاج، وبين حظر التصدير الذي يرفع الأسعار في الأسواق العالمية ويخفضها في الأسواق المحلية».

وأضاف نافيس ميه، الممثل الإقليمي لجنوب آسيا في المعهد الدولي لأبحاث الأرز، أن تكاليف الطاقة التي تتزايد عالمياً، تشكل جزءاً كبيراً من تكاليف إنتاج الأرز، وأن هناك تساؤلات حول ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية ولماذا لا يستفيد منه المزارعون.

ويجيب نفيس على هذا التساؤل بأن الزيادة في أسعار الأرز ستؤثر بشدة، في الكثيرين في آسيا التي تُعد أكبر مستهلك للسلع الأساسية.

ويقول: «في منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، ستأثر بلدان مثل تيمور الشرقية ولاوس وكمبوديا، وبالطبع

أماكن مثل إندونيسيا التي بها عدد كبير جداً من السكان، والعديد منهم يعانون انعدام الأمن الغذائي، وسيتأثرون بشدة إذا استمرت الأسعار في الزيادة وبقيت عند هذه المستويات العالية». وبحسب مؤشر أسعار المواد الغذائية التابع للأمم المتحدة، فإن الأسعار الآن أعلى بنسبة 75% من مستويات ما قبل الوباء.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.